

مصلحة الضرائب المصرية



دليل

كتابة الإقرارات الضريبي للأشخاص الاعتبارية

مقدمة	
<p>تمشياً مع رسالة مصلحة الضرائب المصرية من ضرورة تقديم خدمة متميزة للمجتمع الضريبي ولحق الممول على المصلحة في الحصول على المعلومات التي يحتاجها ولزيادة الوعي لدى المجتمع الضريبي تشرف الإدارة المركزية للعلاقات العامة بالتعاون مع قطاع البحث بالمصلحة والإدارة المركزية للفحص الضريبي بإصدار دليل ضريبي يشرح كيفية ملء الإقرارات الضريبية بما يساعد الممول في كتابة إقرارات الضريبي بصورة سليمة وقانونية وتكون نسب المخاطر التي تجريها المصلحة عند اختيار العينة في أقل نسبة للأخطاء والتي تمثل ما يقرب من نصف إجمالي الإقرارات الصحيحة المقدمة مما يزيد حجم الإقرارات التي تخضع للعينة وتحفيظ العباء على المصلحة والممول.</p> <p>وإيماناً منا بالعمل على زيادة حصيلة المصلحة وتحقيق المستهدف منها كان لابد من إعداد هذا الدليل .</p> <p>وذلك كله تحت إشراف</p> <p>السيد الأستاذ / وكيل أول الوزارة رئيس مصلحة الضرائب المصرية الأستاذ الدكتور / مصطفى عبد القادر</p>	

فهرس الدليل

الباب	الموضوع	الصفحة
الباب الأول	ماهية الإقرارات الضريبية ومخاطر عدم تقديمها الفصل الأول : معلومات عامة عن الإقرارات الضريبية ١- تعريف الإقرار الضريبي ٢- طرق الحصول المول على الإقرار ٣- المامورية المختصة ٤- الأشخاص الاعتبارية ٥- مواعيد تقديم الإقرارات ٦- مد ميعاد تقديم الإقرارات ٧- حساب إهلاك الأصول ٨- إرشادات ضريبية طبقاً لأحدث ما صدر من تعديلات على القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ٩- أهم معايير المحاسبة المصرية ذات الاتصال الضريبي	
الباب الثاني	الفصل الثاني : مخاطر عدم تقديم الإقرار أو تقديم بيانات غير سليمة أو تقديم بدون مستندات أنواع الإقرارات الضريبية للأشخاص الاعتبارية وإرشادات كتابتها وسداد الضريبة المستحقة الفصل الأول : أنواع الإقرارات الضريبية التي أصدرتها المصلحة وإرشادات ملء الإقرارات الضريبية الفصل الثاني: طرق تسليم الإقرار وطرق سداد الضريبة ١- أسعار الضريبة ٢- طرق تسليم الإقرار ٣- طرق سداد الضريبة ٤- كشف بعض البنوك التي تتعامل معها المصلحة	

ماهية الإقرارات الضريبية ومخاطر عدم تقديمها

الفصل الأول معلومات عامة عن الإقرار الضريبي

أولاً : تعريف الإقرار الضريبي

يعد الإقرار الضريبي بيان مكتوب عن نتيجة العمليات من (ربح أو خسارة) خلال الفترة الضريبية المنقضية وسواء كانت الفترة الضريبية عن سنة مالية أو أي فترة مدتتها اثنا عشر شهرًا تتخذ أساساً لحساب الضريبة وسواء كانت هذه الفترة تقل أو تزيد عن اثنى عشر شهراً (في حالات بداية النشاط أو التوقف عن النشاط)

ويتم إعداد هذا الإقرار بناء على الدفاتر والمستندات أو من واقع تقدير المعمول لنتيجة عملياته كأساس في تحديد الضريبة المستحقة والواجبة الأداء من واقع الإقرار الضريبي المقدم من المعمول أو الملزوم بتقديمه قانوناً في المواعيد القانونية المحددة لذلك.

ثانياً : تحديد طرق حصول الممول على الإقرار

يحصل الممول على الإقرار الضريبي عن طريق :

- شعب الحصر ووحدات خدمة الممولين باللجان المختصة أو القرية لمركز نشاط الممول .
- منفذ تقديم الإقرار في المحافظات المختلفة .

<http://www.incometax.gov.eg>

<http://www.mof.gov.eg>

الموقع الخاص بوزارة المالية على شبكة الانترنت بالعنوان الالكتروني :

<http://www.ltc.gov.eg>

الموقع الخاص بمركز كبار الممولين على شبكة الانترنت بالعنوان الالكتروني:

مراكز الإرشاد الضريبي علي مستوى الجمهورية .

رابعاً - الأشخاص الاعتبارية

يعد من الأشخاص الاعتبارية ما يأتي:

- شركات الأموال وشركات الأشخاص أيها كان القانون الذي تخضع له وكذلك شركات الواقع فيما عدا الحالات الناشئة عن ميراث منشأة فردية .
- الجمعيات التعاونية واتحاداتها مع مراعاة الإعفاءات المقررة لها بحكم القانون .
- الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة إلى ما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة وذلك مع عدم الأخلاص بالإعفاءات المقررة في قوانين إنشائها .
- البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية ولو كان مركزها الرئيسي في الخارج، وفروعها في مصر .
- الوحدات التي تتبعها الإدارة المحلية بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة .
- الشركات التي تبادر نشاطاً من أنشطة المهن الحرة خالياً من ميزانية .

خامساً: مواعيد تقديم الإقرار الضريبي :

- بالنسبة للأشخاص الاعتبارية قبل أول مايو من كل سنة أو خلال أربعة أشهر تالية لتاريخ انتهاء السنة المالية المقدمة عنها الإقرار .

- في حالة وفاة الممول خلال السنة يجب على الورثة أو وصي التركة أو المصنف أن يقدم الإقرار الضريبي عن الفترة السابقة على الوفاة خلال تسعين يوماً من تاريخ الوفاة وأن يؤدي الضريبة المستحقة على الممول من مال التركة .

- على الممول، الذي تقطع إقامته بمصر، أن يقدم الإقرار الضريبي، قبل انقطاع إقامته بستين يوماً على الأقل ما لم يكن هذا الانقطاع لسبب مقاوم خارج عن إرادته .

- على الممول الذي يتوقف عن إزاوله نشاطه بمصر توقيعاً كلياً أن يقدم الإقرار الضريبي خلال ستين يوماً من تاريخ التوقف .

سادساً: ميعاد الإقرار الضريبي

يمكن مد ميعاد الإقرار الضريبي لمدة ٦٠ يوم بناء على طلب مقدم من الممول لللجان المختصة قبل تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديم الإقرار بـ ١٥ يوم على الأقل على أن تسدد الضريبة مع الطلب وفقاً لتقدير الممول .

مادة ٨٥ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمادة ١٠٩ من اللائحة *

سابعاً : تحديد حساب الإهلاك لأصول المنشأة التي تمسك حسابات منتظمة

يتم احتساب الإهلاك لأصول المنشأة طبقاً لنص المادة ٢٥ من على النحو التالي:

القطط الثابت

٥% من تكاليف شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو إعادة بناء أي من المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات وذلك عن كل فترة ضريبية

١٠% من تكاليف شراء أو تطوير أو تجديد أو تحسين أي من الأصول المعنية التي يتم شرائها بما في ذلك شهرة النشاط وذلك عن كل فترة ضريبية

أساس الإهلاك

٥٠% من أساس الإهلاك للحسابات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات لكل سنة ضريبية

٢٥% من أساس الإهلاك لجميع أصول النشاط الأخرى لكل سنة ضريبية

ثامناً : إرشادات ضريبية

سعر الضريبة

يقرب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهات أقل ، ويُخضع للضريبة بسعر ٢٥ % من صافي الأرباح السنوية .

و استثناءً من السعر الوارد في الفقرة السابقة تخضع أرباح هيئة قناة السويس و الهيئة المصرية العامة للبترول و البنك المركزي للضريبة بسعر ٤٠ % كما تخضع أرباح شركات البحث عن البترول و الغاز و إنتاجها للضريبة بسعر ٥٥ ر ٤٠ %

يعنى من الضريبة

- الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة طبقاً لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وذلك في حدود الغرض الذي تأسست من أجله.
- أرباح و توزيعات صناديق الاستثمار المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في الأوراق المالية دون غيرها ، و عند السنديات المقدمة في جداول البورصة دون سندات الخزانة العامة.
- العوائد التي تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية عن الأوراق المالية وشهادات الإيداع التي صدرها البنك المركزي المصري أو الإيرادات الناتجة عن التعامل فيها وذلك استثناء من حكم المادة (٥٦) من هذا القانون.

تُخْضَعُ لِلضَّرِبَةِ

طبقاً لنص المادة رقم ٥٣ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر في ٦ / ١٢ / ٢٠١٢ والقانون رقم ٢٠١٣ الصادر في ١٨ / ٥ / ٢٠١٣ الصادرة في اعادة التقييم، بما فيها إرباح الاستحواذ في حالة تغيير الشكل القانوني للشخص الاعتباري، ويكون

للشخص الاعتباري تأجيل الخصوص للضريبة بشرط إثبات الأصول والتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغيير الشكل القانوني وذلك لأغراض حساب الضريبة، وأن يتم حساب الإهلاك على الأصول وتحجيم المخصصات والاحتياطيات وفقاً للقواعد المقررة قبل إجراء هذا التغيير.

ويعتبر تغييراً للشكل القانوني على الأخص ما يأتي:

- ١- اندماج شركتين مقيمتين أو أكثر.
- ٢- تقسيم شركة مقيدة إلى شركتين مقيمتين أو أكثر.
- ٣- تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال أو تحول شركة أموال إلى شركة أموال أخرى.
- ٤- شراء أو الاستحواذ على (٣٣٪) أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت، سواء من حيث العدد أو القيمة في شركة مقيدة.
- ٥- شراء أو الاستحواذ على (٣٣٪) أو أكثر من أصول والتزامات شركة مقيدة أخرى.
- ٦- تحول شخص اعتباري إلى شركة أموال.

ويشترط لتأجيل الخصوص للضريبة لا يتم التصرف في الأسهم أو الحصص الناتجة عن تغيير الشكل القانوني خلال الثلاث سنوات التالية لتاريخ تغيير الشكل القانوني ولا يكون أحد أطراف عملية تغيير الشكل القانوني شخص غير مقيم

v

طبقاً لنص المادة ٥٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ثم أضيفت بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٠٨ والذى يعمل به اعتباراً من أول يوليو لسنة ٢٠٠٨ في ١٩ / ٦ / ٢٠٠٨ وقد استبدلت بالقانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢

الصدر في ٦ / ١٢ / ٢٠١٢

مع عدم الإخلال بأى إفءاءات ضريبية مقررة في قوانين أخرى تخضع للضريبة

عوائد السنديات التي تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزي أو غيره من البنوك بسعر ٣٢٪ و ذلك دون خصم أي تكاليف ، و يلتزم دافع هذه العوائد أو من يحصل عليها بحجز مقدار الضريبة المستحقة عند دفع العائد و توريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة في أول يوم عمل تالي على الأكثر .

- تخضع عوائد أدون الخزانة للضريبة بسعر ٢٠٪ و ذلك دون خصم أي تكاليف، ويلتزم دافع هذه العوائد بتحصيل مقدار الضريبة المستحقة و توريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة في اليوم التالي لليوم الذي تم فيه الخصم .
- تخضع لذات الضريبة بسعر ٢٠٪ عوائد سنديات الخزانة ، و يلتزم دافع هذه العوائد بحجز مقدار الضريبة و توريدها لمأمورية الضرائب المختصة في أول يوم عمل تال لليوم الذي تم فيه حجز الضريبة.

و تخصم من الضريبة المستحقة على الجهة ، الضريبة المحسوبة وفقاً لأحكام هذه المادة على عوائد أدون و سنديات الخزانة الداخلية في وعاء الضريبة و المدرجة بالقواعد المالية للجهة وبما لا يجاوز إجمالي الضريبة المستحقة على الأرباح الخاضعة للضريبة

تاسعاً : نبذة عن أهم معايير المحاسبة

المعيار المحاسبي المصري رقم (١)

عرض القوائم المالية

الربح الضريبي هو مقدار الربح (أو الخسارة) المحاسبية المستخرجة من قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية بعد تعديله حسب نصوص قانون الضرائب على الدخل المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (١) يتطلب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً وموजزاً لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها

وقد حددت معايير المحاسبة الافتراضات والسياسات المحاسبية التي تلتزم بها المنشأة عند إعداد القوائم المالية والتي قد تتفق أو تختلف في بعض الأحيان مع نصوص قانون الضريبة على الدخل وأهمها :

أ - الاستثمارات: يفترض المعيار المحاسبي رقم (١) أن المنشأة مستمرة في نشاطها في الأجل القصير ما لم ترد ظروف غير عادية تقتضي تصفيتها.

ب- الثبات: تفترض معايير المحاسبة أن السياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة ثابتة من فترة مالية إلى أخرى

ج- الاستحقاق: تعرف معايير المحاسبة بالإيرادات عند اكتسابها، كما يعترف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي

د- الحبطة والحد: ومن أمثلة تطبيق سياسة الحبطة والحد:

١- تكوين مخصصات واعتبارها من الأعباء التي تتحمل بها حسابات النتيجة ومنها مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

٢- تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل

v

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

وقد ألمت الإدارة الضريبية الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية بتقديم إقرار يرفق به بيانات معينة تتمشى مع ما جاء بالمعايير المحاسبي المصري رقم (١) في عرض القوائم المالية حيث تطلب الإفصاح عن:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة تظهر كافة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- السياسات المحاسبية المتتبعة والإيضاحات.

١٠

١ - قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في

السابقة	الحالية	بيان
		صافي المبيعات (إيرادات النشاط)
		(-) تكلفة المبيعات
		مجمل الربح (مجمل الخسارة)
		يخصم منه :
		مصاريف إدارية و عمومية
		مصاريف تمويلية
		مخصصات بخلاف الإهلاك
		يضاف اليه :
		فوائد دانة
		إيرادات أخرى عادية
		صافي ربح النشاط (خسائر)
		أرباح رأسمالية (خسائر رأسمالية)
		أرباح فروق عملة (خسائر فروق عملة)
		صافي الربح قبل الضريبة (خسائر)
		ضريبة الدخل
١١		صافي الربح بعد الضريبة

٢ - قائمة المركز المالي في

السابقة	الحالية	بيان
		الأصول طويلة الأجل الأصول الثابتة (بالصافي) مترددة ذات صفت التقنية استثمارات طويلة الأجل أراض طويل الأجل أصول أخرى
		مجموع الأصول طويلة الأجل (١)
		الأصول المتداولة المخزون (بالصافي) صلاء و أوراق قبض و حسابات دينين (بالصافي) استثمارات وأوراق مالية متداولة نقدية بالبنوك و البنوك
		مجموع الأصول المتداولة (٢)
		الالتزامات المتداولة مخصصات بخلاف بنوك دائنة دائعون وأوراق دفع وحسابات دائنة أخرى مجموع الالتزامات المتداولة (٣)
		صافي رأس المال العامل (٤) = (١) - (٣) اجمالي الاستثمار (٥) = (٤) + (١)
		ويتم تمويله على النحو التالي : حقوق المساهمين رأس المال المدفوع الاحتياطيات بذواتها أرباح (خسائر) مرحلة أسمهم الخزينة اجمالي حقوق المساهمين (٦) الالتزامات طويلة الأجل (٧) اجمالي تمويل الاستثمار (٨) = (٥) + (٦) + (٧)

١٢

٣- قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في

بيان	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطيات أخرى	أرباح مرحلة	المجموع
رصيد أول المدة						
الزيادة في رأس المال						
صافي أرباح العام						
المحول للاحتياطيات						
توزيعات الأرباح						
رصيد آخر المدة						

١٣

المعيار المحاسبي رقم (٢) المخزون

- تعريف المخزون

المخزون هو أصل : محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة أو في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع أو في شكل مواد خام أو مهارات تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات
المعالجة الضريبية لمخزون آخر المدة

المشرع الضريبي في المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمعدلة بالقرار الوزاري رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٦ (الواقع المصرية العدد ٨٣ في ١٥ / ٤ / ٢٠٠٦) ثم بقرار وزير المالية رقم ٢٠٠٧ / ١٢ / ٣١ لسنة ٢٠٠٧ ثم بالقرار الوزاري رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ / ٣ / ١٨ (الواقع المصرية العدد ٦٨ تابع في ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٨) نص على الآتي : تحدد أرباح النشاط التجاري والصناعي بصافي الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ويراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ما يلي :

١- المخزون:

يتم اعتماد التكالفة كأساس لتقدير رصيد المخزون في آخر المدة . وعلى الفاحص الضريبي التأكد من تقدير مخزون آخر المدة بالتكلفة وفي حالة اكتشافه تقدير مخزون آخر المدة بطريقة مختلفة للتكلفة يتم رد الفروق للوعاء

١٤

المعيار المحاسبي المصري رقم (٥)

السياسات المحاسبية

والتغير في التقديرات والأخطاء

نصت المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٦ (الواقع المصرية العدد ٨٣ في ١٥ / ٤ / ٢٠٠٦) ثم بقرار وزير المالية رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ١٢ / ٣١ / ٢٠٠٧ ثم بالقرار الوزاري رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ / ٣ / ١٨ (الواقع المصرية العدد ٦٨ تابع في ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٨) على الآتي :

تحدد أرباح النشاط التجاري والصناعي بصافي الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ويراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ما يلي :

البند الثاني : تصحيح الأخطاء التي تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل: يؤخذ الأثر الضريبي لهذا التصحيح في الاعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي، وذلك فيما عدا الإلإلاكات حيث يتم معالجتها وفقاً للقانون.

البند الثالث : تغير السياسات

في حالة تغيير السياسات تعتمد المعاملة الضريبية على أساس السياسة ذات الأثر الأقل على الوعاء الضريبي أي يتم اعتماد السياسة التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر. ويستثنى من ذلك الفروق المدينية أو الدائنة الناتجة عن تغير سياسة تسجيل المخزون وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بحيث تدرج تلك الفروق بالوعاء الخاضع للضريبة.

١٥

المعيار المحاسبي المصري رقم (٨)

عقود الإنشاء

الآثار الضريبية لعقود الإنشاء

المشرع الضريبي أخذ بطريقه نسبة الإتمام حيث نص في المادة ٢١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على " يتحدد صافي الربح الضريبي للمنشأة عن جميع ما ترتبط به من عقود طويلة الأجل ، على أساس نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد خلال الفترة الضريبية .

وتتحدد نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد على أساس التكلفة الفعلية للأعمال التي تم تنفيذها حتى نهاية الفترة الضريبية منسوبة إلى إجمالي التكاليف المقدرة للعقد ويحدد الربح المقدر للعقد بالفرق بين قيمته والتكاليف المقدرة له .

ويحدد الربح المقدر للعقد خلال كل فترة ضريبية بنسبة من الربح المقدر وفقاً للفقرة السابقة تعادل نسبة ما تم تنفيذه خلال الفترة الضريبية وعلى أن يتم تسوية ربح العقد في نهاية الفترة الضريبية التي انتهت فيها تنفيذه على أساس إيراداته الفعلية مخصوصاً منها التكاليف الفعلية بعد استنزال ما سبق تقديره من أرباح .

فإذا اختتم حساب الفترة الضريبية التي انتهت خلالها تنفيذ العقد بخسارة ، تخصم هذه الخسارة من أرباح الفترة أو الفترات الضريبية السابقة المحدد تنفيذ العقد خلالها وبما لا يجاوز أرباح العقد خلال تلك الفترة . ويتم إعادة حساب الضريبة على هذا الأساس ويسترد الممول ما سدده بالإضافة منها .

١٦

فإذا تجاوزت الخسارة الناشئة عن تنفيذ العقد الحدود المشار إليها في الفقرة السابقة، يتم ترحيل باقي الخسائر إلى السنوات التالية طبقاً لأحكام المادة ٢٩ من هذا القانون .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة يقصد بالعقد طويل الأجل عقد التصنيع أو التجهيز أو الإنشاء أو أداء الخدمات المرتبطة بها والذي تنفذ المنشأة لحساب الغير على أساس قيمة محددة ويستغرق تنفيذه أكثر من فترة ضريبية واحدة .

مادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية تنص على :

يتحدد صافي الربح الخاضع للضريبة، طبقاً للمادة (٢١) من القانون، على جميع ما ترتبط به المنشأة من عقود طويلة الأجل وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

١- يتم تحديد نسبة الإنجاز على أساس التكلفة الفعلية للأعمال المنفذة حتى نهاية الفترة الضريبية منسوبة إلى إجمالي التكاليف المقدرة للعقد ، على أن يراعي إعادة حساب هذه النسبة عند تغيير هذه التكاليف .

٢- يتم تحديد إجمالي الأرباح المقدرة للعقد على أساس الفرق بين قيمة العقد والتكاليف المقدرة له ، على أن يراعي إعادة احتساب إجمالي الأرباح المقدرة عند تغيير قيمة العقد.

٣- يتم تحديد الربح المقدر للعقد خلال كل فترة ضريبية على أساس إجمالي الأرباح المقدرة للعقد بالكامل مضروبة في نسبة الإنجاز المحددة بالبند ١

١٧

وفي نهاية العقد يتم تحديد صافي الربح أو الخسارة الفعلية للعقد على أساس التكاليف الفعلية مطروحة من الإيرادات الفعلية.

فإذا اختتم حساب العقد في الفترة الضريبية التي انتهت خلالها تنفيذه بخسارة تخصم هذه الخسارة من أرباح الفترة أولاً فإذا لم تك足 أرباح الفترة يخصم رصيد الخسارة من الفترات الضريبية السابقة المحددة لتنفيذ العقد خلالها وبما لا يجاوز الأرباح المقدرة والمصرح عنها خلال تلك الفترات الضريبية السابقة وكل عقد على حده .

و تتم إعادة حساب الضريبة على هذا الأساس ، ويسترد الممول ما سبق أن سدده بالإضافة منها فإذا تجاوزت الخسارة الناشئة عن تنفيذ العقد الأرباح المقدرة خلال الفترة أو الفترات الضريبية السابقة للعقد، يتم ترحيل باقي الخسائر إلى السنوات التالية إعمالاً لحكم المادة (٢٩) من القانون.

طريقة نسبة الإتمام "نسبة الإنجاز"

وقد سارت معايير المحاسبة الدولية على استخدام طريقة (نسبة الإتمام) في تحديد الإيرادات التي تدرج بالقوائم المالية في نهاية كل فترة محاسبية.

التكاليف الفعلية للعقد حتى تاريخه (نهاية السنة الحالية)

نسبة الإتمام =

التكاليف المقدرة للعقد ككل (أحدث تقدير لإجمالي التكاليف)

١٨

المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠)

الأصول الثابتة وإلهاكاتها

تنص المواد رقم (٢٥ - ٢٦ - ٢٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على:

(٢٥) يكون حساب الإلهاكات لأصول المنشآة على النحو الآتي:

١ - ٥ % من تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو إعادة بناء أي من المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات وذلك عن كل فترة ضريبية.

٢ - ١٠ % من تكلفة شراء أو تطوير أو تحسين أو تجديد أي من الأصول المعنوية التي يتم شراؤها، بما في ذلك شهرة النشاط وذلك عن كل فترة ضريبية.

٣ - يتم إللاك الفترتين التاليتين من أصول المنشأة طبقاً لنظام أساس الإللاك بالنسبة المبينة قريباً كل منها:

(أ) الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات نسبة ٥٠ % من أساس الإللاك لكل سنة ضريبية.

(ب) جميع أصول النشاط الأخرى نسبة ٢٥ % من أساس الإللاك لكل سنة ضريبية.

٤ - لا يحسب إللاك للأرض والأعمال الفنية والأثرية والمجوهرات والأصول الأخرى للمنشأة غير القابلة بطبيعتها للاستهلاك.

١٩

(٢٦) يقصد بأساس الإللاك في تطبيق أحكام المادة ٢٥ من هذا القانون القيمة الدفترية للأصول كما هي مدرجة في الميزانية الافتتاحية للفترة الضريبية، ويزيد هذا الأساس بما يوازي تكلفة الأصول المستخدمة وتكلفة التطوير أو التحسين أو التجديد أو إعادة البناء وذلك خلال الفترة الضريبية، ويقل الأساس بما يوازي قيمة الإللاك السنوي وقيمة بيع الأصول التي تم التصرف فيها وبقيمة التعويض الذي تم الحصول عليه نتيجة فقدانها أو هلاكها خلال الفترة الضريبية.

فيما إذا كان أساس الإللاك بالأسالب، تضاف قيمة التصرف في الأصل أو التعويض عنه إلى الأرباح التجارية والصناعية للممول ، أما إذا لم يجاوز أساس الإللاك عشرة آلاف جنيه، يعد أساس الإللاك بالكامل من التكاليف واجبة الخصم.

(٢٧) تخصم نسبة ٣٠ % من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الاستثمار في مجال الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة، وذلك في أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول.

ويتم حساب أساس الإللاك المنصوص عليه في المادة ٢٥ من هذا القانون عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة ٣٠ % المذكورة.

ويشترط لتطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أن يكون لدى الممول دفاتر وحسابات منتظمة

٢٠

إلهاكات الأصول الثابتة لأغراض حساب الضريبة

بيان	مبانى وانشاءات وما يلحق بها	الات ومعدات لاغراض الصناعة	أصول أخرى	حسابات آلية ومستلزماتها	أصول معنوية تم شرائها	الإجمالي
نسبة الإللاك	%٥	%٢٥	%٢٥	%٥٠	%١٠	
رصيد أول المدة						
إجمالي الإضافات						
إجمالي الاستبعادات						
رصيد آخر المدة						
الإللاك الضريبي (١)						
(٢) الإللاك الضريبي (%) ٣٠ (٢)						
١١ إجمالي الإللاك الضريبي (٢+١)						

٢١

ويراعى عند احتساب الإهلاك لهذه الأصول الآتي:

أ- تحدد القيمة القابلة للإهلاك، على أساس رصيد كل مجموعة أصول في أول الفترة مضافة إليه مشتريات الأصول وكافة الإضافات خلال العام كتكلفة نقل الأصل وتركيبه والعمارات التي تؤدي إلى إطالة العمر الإنتاجي للأصل مخصوصاً منه قيمة بيع الأصول التي تم التصرف فيها أو التعويضات.

ب- لا يترتب على التصرفات في هذه الأصول أو التعويضات عنها أية أرباح أو خسائر رأسمالية لأغراض حساب الضريبة لذلك روعي الآتي:
إضافة الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع هذه الأصول إلى صافي الربح المحاسبي .
خصم الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع هذه الأصول من صافي الربح المحاسبي .
إذا كان رصيد الإهلاك سالباً

يراعى إضافة هذا الرصيد السالب إلى الواقع الخاضع للضريبة

ج- الإهلاك المعجل: يجب استبعاد ٣٠ % من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج الصناعي سواء كانت جديدة أو مستعملة وذلك في أول فترة ضريبية تم استخدامها خلالها.

د- يتم خصم إجمالي قيمة الإهلاكات (الإهلاك الضريبي + الإهلاك المعجل) من الربح الضريبي .

٢٢

المعيار المحاسبي المصري رقم (١٤)

تكلفة الاقتراض

١- تعريف تكاليف الاقتراض :

" تلك الفوائد والتکاليف الأخرى التي تتکبدها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال " وتشمل :

١ - فوائد مصرافية تحملتها المنشأة نظير السحب على المکشوف
واقتراض طويل الأجل وقصير الأجل.

٢ - استهلاك خصم أو علاوة إصدار سندات القروض.

٣ - فروق العملة التي تنشأ من الاقتراض بالعملة الأجنبية.

٢٣

بالنسبة للأشخاص الاعتبارية :

تعتبر عوائد القروض والسلفيات التي تدفعها الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للضريبة من التكاليف واجبة الخصم بالشروط التالية :

أ - لا تزيد قيمة القروض والسلفيات على أربعة أمثال متوسطة حقوق الملكية

ب- لا تكون القروض والديون على اختلاف أنواعها مدفوعة لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة أو معفين منها، فإذا كانت كذلك فلا تعتبر عوائدنا أيها كان مقدارها من التكاليف واجبة الخصم.

ج- لا تزيد نسبة العائد المحدد عن مثل سعر الانتeman والخصم المعلن من البنك المركزي في بداية السنة الميلادية التي تنتهي فيها الفترة الضريبية، فإذا زادت العوائد المحددة عن ذلك فلا تعتبر الزيادة من التكاليف واجبة الخصم تطبيقاً للبند (٤) من المادة (٢٤) من القانون.

د- أن يخصم من العوائد المدينية مقدار العوائد الدائنة التي تحصل عليها المنشأة من الغير، سواء كانت غير خاضعة للضريبة أو معفاة منها قانوناً، وذلك تطبيقاً للبند (١) من المادة (٢٣) من القانون، بحيث يقتصر الخصم ضمن التكاليف على المبلغ المتبقى من قيمة العوائد المدينية أما إذا زادت العوائد الدائنة عن مقدار العوائد المدينية، فلا توجد مبالغ تعتبر في هذه الحالة من التكاليف واجبة الخصم.

٢٤

xx	xx	رأس المال المدفوع الاحتياطيات - فروق إعادة التقييم المرحلة إليها في حالة عدم خضوعها للضريبة
xx		الأرباح المرحلة
xx		مجموع
xx		-) الخسائر المرحلة في حدود المجموع
xx		حقوق الملكية

نسبة متوسط القروض والسلفيات إلى متوسط حقوق الملكية

$$\frac{\text{رصيد أول المدة} + \text{رصيد آخر المدة}}{2}$$

المتوسط الحسابي =

نسبة القروض والسلفيات إلى حقوق الملكية

$$\frac{\text{متوسط القروض والسلفيات}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} = \text{النسبة}$$

٢٥

إذا كانت نسبة متوسط القروض والسلفيات إلى متوسط حقوق الملكية أقل من النسبة الواردة بالقانون (٤ أمثال) ، فإن العوائد المدينة المدفوعة بالكامل تعتبر من التكاليف واجبة الخصم.

أما إذا زادت نسبة متوسط القروض والسلفيات إلى متوسط حقوق الملكية عن النسبة الواردة بالقانون ، فإن العوائد المدينة التي تعتبر من التكاليف واجبة الخصم تحسب على النحو التالي :

$$\frac{\text{إجمالي العوائد المدينة المدفوعة}}{\times \text{النسبة الواردة في القانون}} = \text{نسبة متوسط القروض والسلفيات إلى حقوق الملكية}$$

لا يعد من التكاليف واجبة الخصم ما يلي :

- العوائد المدينة التي تدفعها الأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها في المادة (٤٧) من هذا القانون على القروض والسلفيات التي حصلت عليها فيما يزيد على أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية

٢٦

الفصل الثاني

مخاطر عدم تقديم الإقرارات الضريبية أو تقديمها بدون مستندات عزيزي الممول

١- يعد عدم تقديمك للإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية على التموذج الذي حددهه اللائحة التنفيذية مخالفة تعرضك لغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه وتضاعف في حالة العودة لارتكاب المخالفة خلال ٣ سنوات .

٢- تقديمك للإقرارات الضريبية متضمنا بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر والحسابات بعد ذلك من حالات التهرب الضريبي الذي يعرضك للحبس والغرامة

٣- يعتبر الممول متورطاً من أداء الضريبة باستعمال أحدى الطرق الآتية :

١- تقديم الإقرارات الضريبية السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع علمه بذلك أو تتضمنه بيانات تختلف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات التي أخفاها.

٢- تقديم الإقرارات الضريبية السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تتضمنه بيانات تختلف ما هو ثابت لديه من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها.

٣- الإتلاف العمد للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء الأجل المحدد لنقادم دين الضريبة.

٤- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.

٥- إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة.

وفي جميع الأحوال تعتبر جريمة التهرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة

مادة (١٣٣)

٢٧

■ يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو يأخذى هاتين العقوبتين كل محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين اعتمد إقرارا ضريبيا أو وثائق أو مستندات مؤيدة له إذا ارتكب أحد الأفعال الآتية:

- ١- إخفاء وقائع عملها أثناء تأدية مهمته ولم تتفصّل عنها المستندات التي شهد بصفتها متى كان الكشف عن هذه الواقع أمرًا ضروريًا لكي تعبّر هذه الحسابات والوثائق عن حقيقة نشاط الممول.
 - ٢- إخفاء وقائع عملها أثناء تأدية مهمته تتعلق بأي تعديل أو تغيير في الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات وكان من شأن هذا التعديل أو التغيير الإيهام بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.
- وفي حالة العودة يحكم بالحبس والغرامة معاً

■ يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب أيًا من الأفعال الآتية:

١- الامتناع عن تقديم إخطار مزاولة النشاط.

٢- الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي.

٣- الامتناع عن تطبيق نظام استقطاع و خصم و تحصيل و توريد الضريبة في المواعيد القانونية.
كما يعاقب بذلك العقوبة كل من خالف أحكام المادة ٩٦ فقرة ١.

ويعاقب بغرامة مقدارها عشرة آلاف جنيه كل من خالف أحكام المادتين ٧٨ بند ١ و ٨٣ فقرة ٣.

وفي جميع الأحوال تضاعف الغرامة المنصوص عليها في حالة العود إلى ارتكاب ذات المخالفة خلال ثلاثة سنوات.

ملحوظة

يسأل الشريك في الجريمة بالتضامن مع الممول في الالتزام باداء قيمة الضرائب التي تهرب من أدانها والغرامات المقضي بها في شأنها

٢٨

الباب الثاني

أنواع الإقرارات الضريبية للأشخاص الاعتبارية وإرشادات كتابتها وسداد الضريبة المستحقة

الفصل الأول

إرشادات ملء الإقرارات الضريبية وأنواعها للأشخاص الاعتبارية

أهم الإقرارات الضريبية التي أصدرتها المصلحة

- ١- إقرار ضريبي على الأشخاص الاعتبارية غير مؤيدة بحسابات
- ٢- إقرار ضريبي على الأشخاص الاعتبارية
- ٣- إقرار ضريبي على أرباح الأشخاص الاعتبارية لشركات البحث عن البترول
- ٤- إقرار ضريبي على أرباح الأشخاص الاعتبارية لنشاط الفنادق
- ٥- إقرار ضريبي على أرباح الأشخاص الاعتبارية لنشاط البنوك وشركات التأمين

وفيما يلي بيان بأرقام أكواد الإقرارات وصور نماذج الإقرارات

٢٩

كود الإقرار	بيان الإقرار	الملتزم بتقديم الإقرار
١٠٢	إقرار ضريبي على مجموعة صافي دخل الأشخاص الاعتبارية للمنشآت غير مؤيدة بحسابات	كل شخص اعتباري يمارس نشاطا تجاريًا / صناعيا / وغير مoid بحسابات ويحاسب تدريجي
١٠٨	إقرار ضريبي على صافي دخل الأشخاص الاعتبارية	كل شخص اعتباري مoid بحسابات طبقا لنص المادة ٧٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته
١٠٩	إقرار ضريبي على أرباح الأشخاص الاعتبارية لنشاط البنوك وشركات التأمين	الأشخاص الاعتبارية من البنوك وشركات التأمين
١١٠	إقرار ضريبي على أرباح الأشخاص الاعتبارية لشركات البحث عن البترول	الأشخاص الاعتبارية التي تعمل في مجال البحث عن البترول
١١١	إقرار ضريبي على أرباح الأشخاص الاعتبارية لنشاط الفنادق	الأشخاص الاعتبارية التي تعمل في مجال نشاط الفنادق

٣٠

<p>نوع رقم [٢٠١٩] نوع هذا النموذج [٢٠١٩]</p> <p>إقرار الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية</p> <p>شركات البحث عن البترول والغاز وإنتاجه</p>	<p>نوع رقم [٢٠١٩] نوع هذا النموذج [٢٠١٩]</p> <p>إقرار الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية لنشاط البنوك وشركات التأمين</p>												
<p>وزارة المالية مصلحة الضرائب المصرية</p> <p>الإقرار يغطي للضربي ما لم يثبت بالمستندات عدم صحة أي من البيانات أو المعلومات الواردة به، لذلك يجب استيفاء كافة البيانات والمستندات الواردة بهذا الإقرار بدقّة تامة لتجنب إثارة تكليفه بإجراء جديد.</p> <p>عدم إصدار المفتوحة بعرضك للعقوبة</p> <p>يجب على المخول إلى أسلحتها علامة (*) إن وجد بها بيانات و يغير عدم ملؤها من معايير المخالف التي تدعو لاتخاذ الإقرار للشخص بالعينة</p> <p>بيانات الجهة:</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 50%; padding: 5px;">إقرار اصل</td> <td style="width: 50%; padding: 5px;">إقرار معدل</td> </tr> <tr> <td colspan="2" style="padding: 5px; height: 40px;"></td> </tr> </table> <p>اسم الشخص الاعتباري:</p> <p>رقم التسجيل الضريبي:</p> <p>رقم الملف الضريبي:</p> <p>بيانات الجهة:</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 50%; padding: 5px;">إقرار اصل</td> <td style="width: 50%; padding: 5px;">إقرار معدل</td> </tr> <tr> <td colspan="2" style="padding: 5px; height: 40px;"></td> </tr> </table> <p>اسم الشخص الاعتباري:</p> <p>رقم التسجيل الضريبي:</p> <p>رقم الملف الضريبي:</p> <p>بيانات الجهة:</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 50%; padding: 5px;">إقرار اصل</td> <td style="width: 50%; padding: 5px;">إقرار معدل</td> </tr> <tr> <td colspan="2" style="padding: 5px; height: 40px;"></td> </tr> </table> <p>ملخص البيانات</p> <p>ملخص البيانات</p>		إقرار اصل	إقرار معدل			إقرار اصل	إقرار معدل			إقرار اصل	إقرار معدل		
إقرار اصل	إقرار معدل												
إقرار اصل	إقرار معدل												
إقرار اصل	إقرار معدل												

الدعاية على أرباح الأشخاص الاعتبارية لنشاط الفنادق	وزارة المالية مصلحة ضرائب المصاريف																														
الـ الـ																															
هذه الإفادات تعتبر ربطاً للضريبة ما لم يثبت بالمستندات عدم صحة أي من البيانات أو المعلومات الواردة به، لذلك يجب استيفاء كافة البيانات والجدوال الواردة بهذا الإفادة بذمة معلوماتك باعتماد كل إقرار جدید.																															
تذكر الشركات التي تزاول نشاط إدارة الفنادق تقديم الإفادات الضريبي على هذا النموذج سواء كانت الشركة مديره فقط أو شركه مملوكة وتدير الفنادق بذاتها ، أما في حالة الشركات الممولة فقط فلتلزم تقديم الإفادات الضريبي على النموذج الخاص بذرء الأشخاص الاعتبارية .																															
عدم اصدار الفاتورة يعرضك للعقوبة																															
يجب على المخول الذي يامنهها علامه (*) ان وجد بها بيانات و يغير عدم ملؤها من معايير المخاطر التي تدور لاختيار الإقرار للتخمين بالعينة																															
بيانات الجاري																															
<input type="radio"/> إقرار معدن <input checked="" type="radio"/> إقرار اصلي																															
اسم الشخص الاعتباري: رقم التسجيل الضريبي: رقم الملف الضريبي:																															
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 10%;">نوع المنشأة</td> <td style="width: 10%;">نوع النشاط</td> <td style="width: 10%;">نوع المنشأة</td> <td style="width: 10%;">نوع النشاط</td> <td style="width: 10%;">نوع المنشأة</td> <td style="width: 10%;">نوع النشاط</td> </tr> <tr> <td>المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> </tr> <tr> <td>المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> </tr> <tr> <td>المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> </tr> <tr> <td>المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> <td>غير المسجل</td> </tr> </table>		نوع المنشأة	نوع النشاط	نوع المنشأة	نوع النشاط	نوع المنشأة	نوع النشاط	المسجل	غير المسجل	المسجل	غير المسجل	المسجل	غير المسجل	المسجل	غير المسجل																
نوع المنشأة	نوع النشاط	نوع المنشأة	نوع النشاط	نوع المنشأة	نوع النشاط																										
المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل																										
المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل																										
المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل																										
المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل	غير المسجل																										
مخصص للباركود																															

أولاً : الإقرارات الضريبية للأشخاص الاعتبارية غير المؤيدة بحسابات

نموذج رقم (٢٠١) لـ(الإقرار)
يوزع هذا النموذج من قبل

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

إقرار الضريبة
على أرباح الأشخاص الاعتبارية
غير المؤيدة بحسابات

هذا الإقرار يغير ربطه التسلسلي ما تم به تعيين المستندات عدم صحة أي من البيانات أو المعلومات الواردة به، لذلك يجب استيفاء كافة البيانات والجدول الوارد بهذه الإقرار بدلاً منها المطابق باعتماد كتابة إقرار جديد.

الملتزم بتقديم الإقرار

يلتزم بتقديم هذا الإقرار كل شخص اعتباري لا يلتزم بتطبيق أحكام المادة ٧٨ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

أهم البيانات الواردة بالإقرار

- بيانات خاصة برقم الإعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية)
- بيانات خاصة باجمالي تكلفة المشتريات
- بيانات خاصة بالمصروفات
- بيانات خاصة بمجمل وصافي الربح
- بيانات خاصة بالوعاء الضريبي

١ - بيانات خاصة برقم الإعمال (المبيعات السنوية)

تشتمل الإيرادات السنوية :

- إيرادات سلع مسورة جبريا
- إيرادات سلع غير مسورة جبريا
- إيرادات أخرى

٣٤

بالنسبة لإيرادات السلع المسورة وغير المسورة جبريا

يتم تحديد المبيعات وفقاً لها من الربع فإذا كان هامش الربح محدد كنسبة من ثمن الشراء فإن المبيعات = الكلفة + هامش الربح

هامش الربح = الكلفة X نسبة هامش الربح

وإذا كان هامش الربح محدد كنسبة من المبيعات فإن

$$\text{المبيعات} = \frac{100}{100 - \% \text{ هامش الربح}}$$

ملحوظة :

بالنسبة للصيدليات: يحدد رقم أعمال الصيدلية طبقاً لفوائير المشتريات وشهادات المسحوبات من شركات الأدوية أو جهات التعامل على النحو التالي:

جدول رقم (١) جدول تحويل صافي مبيعات النشاط التجاري

إيرادات النشاط التجاري للسلع المسورة جبريا
مرحل من الجدول رقم (٣)
إيرادات النشاط التجاري للسلع غير المسورة جبريا
مرحل من الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٣) تحويل إيرادات المبيعات للسلع المسورة تعميراً جبريا

مبيعات أدوية ومستلزمات طبية = المشتريات X ١١٥,١٩%

مبيعات مستحضرات تجميل طبية = المشتريات X ٦١٢٥%

جدول رقم (٤) تحويل إيرادات المبيعات للسلع غير المسورة تعميراً جبريا

القيد بالإقرار

يتم تحويل المبيعات بالجدول رقم (٣) للسلع المسورة والجدول رقم (٤) للسلع غير المسورة بالإقرار ثم يتم ترحيل إجمالي المبيعات بالجدول رقم (٣) و (٤) بالإقرار إلى الجدول رقم (١) ومنه إلى البند رقم ١٠١ بقائمة الإقرار التفصيلية

بالنسبة لغير إيرادات أخرى :

قائمة الإقرار التفصيلية

صافي إيرادات النشاط الصناعي والتجاري / الخدم
مرحل من الجدول رقم (١)

مثل دعم الصادرات ومقابل رسم الخدمات والإرباح الرأسمالية يتم تحويلها بالجدول رقم (٥) ثم يتم ترحيل الإجمالي للبند رقم ١٠٤ بقائمة الإقرار التفصيلية

جدول رقم (٥) تحويل الإيرادات الأخرى

دعم صادرات
مرحل من جدول رقم (٤)

١٠٤

الإيرادات الأخرى

٢ - بيانات خاصة باجمالي تكلفة المشتريات

تكلفه السلع المسورة وغير المسورة جبريا

يتم تحديد إجمالي المشتريات من واقع فواتير المشتريات وشهادات المسحوبات وجهات التعامل بغض النظر عن المدفوع منها وطبقاً لأساس الاستحقاق.

القيد بالإقرار

بالنسبة للسلع المسورة يتم تسجيل المشتريات والمرجع منها بالجدول رقم (٦) بالإقرار ثم ترحيل صافي المشتريات إلى الجدول رقم (٣) ومنه للجدول رقم (٢) وبالنسبة للسلع غير المسورة يتم تسجيلها بالجدول رقم (٧) بالإقرار ومنه للجدول رقم (٢) ثم يتم ترحيل إجمالي المشتريات للسلع المسورة غير المسورة جبريا من الجدول رقم (٢) للبند رقم (١٠٢) من قائمة الإقرار التفصيلية

جدول رقم (٦) جدول تحويل تكليف المشتريات

تكلفة المشتريات / الحصول على الإيداد
مرحل من الجدول (١)

جدول رقم (٧) جدول تحويل تكليف المشتريات

مشتريات النشاط التجاري للسلع المسورة جبريا
مرحل من الجدول رقم (٦)
مشتريات النشاط التجاري للسلع غير المسورة جبريا
مرحل من الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨) تحويل مشتريات السلع المسورة تعميراً جبريا

مشتريات أدوية ومستلزمات طبية

جدول رقم (٩) تحويل مشتريات السلع المسورة تعميراً جبريا

صافي قيمة المشتريات	قيمة المرتجعات	قيمة المشتريات	بـ _____
(٢-١)	(٢)	(١)	مشتريات ..

جدول رقم (١٠) تحويل مشتريات السلع غير المسورة تعميراً جبريا

صافي قيمة المشتريات	قيمة المرتجعات	قيمة المشتريات	بـ _____
(١)	(٢)	(١)	مشتريات ..

٣٦

٤ - بيانات خاصة بمجمل وصافي الربح

XXX	إجمالي الإيرادات (التجاري - الصناعي- الخدمي) يخصم منه تكلفة المشتريات	XXX
XXX	الناتج (مجمل الربح) يتم قيد الناتج (مجمل الربح) بالبند رقم (١٠٣) بقائمة الإقرار يخصم منه :	
XXX	المصاريف العمومية ويتم تحليتها بالجدول رقم ١١ ثم يرحل الإجمالي للبند رقم ١٠٥ بقائمة الإقرار	

XXX (صافي الربح) يتم قيد الناتج بالبند رقم (١٠٦)

يخصم منه :
التبرعات :

- ١- تبرعات لجهات حكومية ايا كان مقدارها
- ٢- تبرعات لجمعيات خيرية مصرية مشهورة بما لا يجاوز ١١٠ / ١٠

ثم يتم احتساب الضريبة المستحقة = الوعاء الخاضع \times ٢٥ %
ثم ترحل الضريبة للبند رقم (١٠) من صفحة الأوراق الخاضعة (صفحة الكربونية)

٣٧

٥ - بيانات خاصة بالوعاء الضريبي

الوعاء الخاضع للضريبة ثم يتم احتساب الضريبة المستحقة ويرحل مبلغ الضريبة للبند رقم ١٠ الخاص بالصفحة الكربونية بالإقرار وتستدیدها ويتم تسجيلها بالبنود من رقم ١٠ وحتى ٧٠ بصفحة بيانات الإقرار والتي يحتفظ الممول بصورتها مختومة

بيانات الإقرار	١٠٠ ملحوظة مدققة (١)
بيانات الممول	١٠١ اسم الشخص الاعتباري:
	١٠٢ العنوان: رقم
مدينة	١٠٣ رقم التسجيل الضريبي:
شارع	١٠٤ رقم العلف الضريبي:

٣٨

٦ - إقرار الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

إقرار ضريبي على أرباح الأشخاص الاعتبارية ما تم بيعه بالمستندات بعدم صحة أي من البيانات أو المعلومات الواردة فيه، يحجب (استثناءً عامة البيانات والبيانات في الإقرار) بهذه الأقرار يحجب توثيقها المحظوظة في مادة كلية (غير محدد).

إقرار ضريبي على أرباح الأشخاص الاعتبارية

يلتزم بتقديم هذا الإقرار الشخص الاعتباري الذي يزيد رأسمه المدفوع عن مبلغ ٥٠٠٠ جنية ورقم أعماله السنوي يزيد عن ٢٥٠٠ جنية أو صافي ربح آخر ربطة نهائي عن ٢٠٠٠ وفقاً لحكم المادة ٧٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته

أهم البيانات الواردة بالإقرار

١- بيانات خاصة بمجمل الربح

٢- بيانات تضاف لصافي الربح المحاسبى / تخصم من الخسارة المحاسبى

٣- بيانات تخصم من إجمالي الربح الضريبي / تضاف إلى الخسارة الضريبية

٤- صافي الربح المعدل والوعاء الضريبي

٥- الميزانية العمومية

٦- المستحقات الضريبية

يجب الالتزام بكتابية الأرقام داخل المربعات المخصصة لذلك
مع تفريغ المبالغ لأقرب جنيه.
مثال

٣٥٢٢	X
٣٥٢٢	✓

١- بيانات خاصة بمجمل وصافي الربح المحاسبي / الخسارة المحاسبية

يقصد بها البيانات الخاصة بإيرادات النشاط وتكلفة المبيعات والإيرادات الأخرى

وإجمالي المصروفات

والتي تم تحويلها على الحسابات طبقاً للدفاتر والسجلات ومعايير المحاسبة المصرية
إجمالي الربح = صافي إيراد النشاط - تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد + الإيرادات الأخرى
أ- إيرادات النشاط :

المبيعات وإيرادات التشغيل الأخرى والعمولات ومقابل الخدمات الأخرى كالاستشارات والتركيبات والإتاوات وأي إيرادات أخرى

ب- تكلفة الإنتاج للنشاط التجاري / الصناعي :

عبارة عن رصيد أول المدة + المشتريات خلال العام مخصوص منها الخصم المكتسب ورصيد آخر المدة بالإضافة لمصروفات التشغيل الأخرى وهي الأهلاك والإتاوات والمخصصات المتعلقة بتكلفة الإنتاج والمرتبات والأجور وأي مصاريف تشغيل أخرى

ج- الإيرادات الأخرى :

تشمل أي إيرادات أخرى مثل الإرباح الرأسمالية وبيع المخلفات وإرباح إعادة التقييم والديون المعدومة المحصلة والعواند الدائنة والتعويضات وعوائد الأوراق المالية وأي إيرادات أخرى

د- إجمالي المصروفات :

فهي المصروفات الخاصة بالنشاط من مصروفات تمويلية عمومية وإدارية كالأجور والمرتبات والانتقالات والمياه والماء والمصروفات الأخرى المحمولة على قائمة الدخل كالمخصصات والاحتياطيات والإهلاكات والديون المعدومة والخصم المسموح به والعواند المدينةة وخسائر بيع الأوراق المالية وعمولة البنك وأي مصروفات أخرى

٤٠

القيد بالإقرار

أ- إيرادات النشاط يتم تحويلها بالجدول رقم ٧٣٠ ثم يتم ترحيل الإجمالي للبند رقم ٧٠٢ من قائمة الدخل التفصيلية ثم يرحل إلى البند رقم ١ بقائمة الإقرار التفصيلية

١٠١ جدول تحويل رقم الإيرادات
١٠٢ إيرادات النشاط
١٠٣ مبيعات سلع مصنعة / خدمات بمحفظة المشتاء

ب- تكلفة المبيعات / الحصول على إيراد يتم تحويلها بالجدول رقم ٧٣١ - ٧٣٢ ثم يتم ترحيل الإجمالي إلى البند رقم ٧٠٣ بقائمة الدخل ثم يرحل إلى البند رقم ١٠٢ بقائمة الإقرار التفصيلية

١٠٤ جدول تحويل تكلفة الحصول على إيراد (النشاط الصناعي أو التجاري)
١٠٥ رسيد مخزون أول المدة

د- إيرادات أخرى يتم تحويلها بقائمة الدخل بالبند رقم ٧٠٥ ثم يرحل إجمالي الإيرادات الأخرى للبند رقم ١٠٤ بقائمة الإقرار التفصيلية

١٠٦ قائمة الإقرار التفصيلية
١٠٧ إجمالي المصروفات بما فيها المخصصات والاحتياطيات والإهلاكات
١٠٨ وضريبة الدخل والضريبة المؤجلة
١٠٩ (مرحل من الجدول رقم ٧٣٠) CRP - ٧٤ - إيرادات الإقرار
١١٠ (مرحل من الجدول رقم ٧٣١) CRP - ٧٥ - إيرادات الإقرار التفصيلي

ج- إجمالي المصروفات يتم تحويلها بقائمة الدخل التفصيلية بالبند رقم ٧٠٦ (لمصاريف البيع والتوزيع - ٧٠٧ للمصاريف العمومية والإدارية - ٧٠٨ للمصادر التمويلية) ثم يتم ترحيل إجمالي بند المصادر رقم ١٠٥ بقائمة الإقرار التفصيلية

١١١ مصروفات البيع والتوزيع
١١٢ عائدات
١١٣ مصروفات عمومية
١١٤ مصروفات إدارية وخدمة
١١٥ إجمالي المصروفات التمويلية (يرحل للبند رقم ١٠٥ في قائمة الإقرار التفصيلي)
١١٦ إجمالي المصروفات عمومية وإدارية (يرحل للبند رقم ١٠٤ في قائمة الإقرار التفصيلي)

٢- بيانات تضاف لصافي الربح / تخصيص من الخسارة المحاسبية

يقصد بها البيانات التي يتم ردها لصافي الربح والتي تم تحويلها على الحسابات طبقاً للسجلات الدفتر وتنقسم إلى:
١- بيانات محملة على الحسابات ويتم ردها لصافي الربح لأجراء المعالجة الضريبية عليها مثل الأهلاك والتجزءات والإعارات وذلك لإعادة احتسابها طبقاً للنسب الواردة بالقانون
٢- بيانات محملة على الحسابات بالإضافة حيث يزيد قيمة الزيادة لصافي الربح مثل ما يزيد عن نسبة الـ ٢٠% من مرتبات وأجور العاملين المستنفدة لحساب الصناديق الخاصة

وهذه البيانات هي:

١- مبلغ لم تدرج بقائمة الدخل وتعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة
٢- قيمة الأدلة

٣- الخسائر الرأسمالية

٤- الضريبة على الدخل المستحقة طبقاً للقانون والضريبة المؤجلة

٥- ما يزيد عن نسبة الـ ٢٪ الممتدة لمنابعها

٦- التبرعات والإعلانات المدفوعة لغير الحكومة

٧- الاحتياطيات والمخصصات على اختلاف أنواعها

٨- الغرامات والتعويضات والعقوبات المالية

٩- العواند المدينةة

١٠- الديون المعدومة غير المستوفاة لشروط الخصم

١١- الرصيد السالب للأهلاك

١٢- خسائر التعامل في الأوراق المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية

١٣- مقابل الحضور الذي يدفع للمساهمين مقابل حضور الجمعيات العمومية وما يحصل عليه رؤساؤها

١٤- الخسائر الأجنبية للعوائد طويلة الأجل

١٥- المصادر المعنونة للعقود طويلة الأجل

١٦- أي إضافات خصومات أخرى وفما يلي بيان توضيحي لهذه البيانات وكيفية تسجيلها بالإقرار

١- مبلغ لم تدرج بقائمة الدخل وتعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة

يقصد بها البيانات التي تعد من الإيرادات وتم ترحيلها مباشرةً لحقوق الملكية بالميزانية مثل فروق التقييم الدائنة الناتجة عن تغيير السياسات المحاسبية كتغير سياسة تسعير المخزون بالمنشأة وكمثال الفروق الناتجة عن تصحيح الأخطاء المحاسبية كما هو موضح بالشكل ويتم تسجيل هذا البيان بالبند رقم ٢٠١ من قائمة الإقرار ويتم تحويله بالجدول رقم ٤٠١

٤٠١ جدول رقم (٤٠١) بيان المعاملات التي لا تدخل ضمن قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية و تعد من الإيرادات

٤٠٢ مبلغ لم تدرج ضمن قائمة الدخل ونعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة

٤٠٣ (مرحل للبند رقم ٤٠١) CRP - ٤٠٢ - إيرادات الإقرار

٤٠٤ (مرحل من الجدول رقم ٤٠١)

٤٢

٢- قيمة الالهات

يقصد بها الالهات الخاصة بالأصول الثابتة المادية والمعنوية المملوكة للمنشأة والمحملة على قائمة الدخل وتم احتساب هذه الالهات طبقاً لنسبة الارباد بالقانون وسيجي توضيح نسبة الالهات بالإرشادات السابقة بالفصل الأول
ويتم تسجيل هذا البيان بالإقرار بقائمة الإقرار التفصيلية بالبندين رقم ٢٠٢

قيمة الالهات الأصول الثابتة المادية أو المعنوية المملوكة للمنشأة
رقم الإيداع رقم ٢١٣ | بروتوكول الإقرار الضريبي

٣- الخسائر الرأسمالية

يقصد بها الخسائر الناتجة عن بيع الأصول باقل من قيمتها الدفترية لأن هذه الخسارة يتم معالجتها ضمن أساس الإلهات لذلك يرد للوعاء الضريبي ما تم تحويله بقائمة الدخل
ويتم تسجيلها بقائمة الإقرار بالبندين رقم ٢٠٢ و٢٠٣ ويتم تحليلاً بالجدول رقم ٤٠٣

جدول رقم (٤٠٣) الأرباح أو الخسائر الرأسمالية والفرق الضريبية الناتجة عن بيع الأصول
١ أصول تخضع لأساس الاستهلاك (١٩٥) |
٢ أصول تخضع للأدوات بمقابل القطع ثابت (٤٠٤) |
٣ (٤٠٣) - (١٩٥) = (٤٠٣)
* (جادل) الفرق الضريبي (يرحل للبندين رقم ٢٠٢ أو ٣٠٣ في قائمة الإقرار التفصيلية)
بروتوكول الإقرار الضريبي CRP - ٤٠٣

* الخسائر الرأسمالية والفرق الضريبية الناتجة عن بيع أصول
رقم الإيداع رقم ٢١٣ | بروتوكول الإقرار الضريبي
يرحل من الجدول رقم ٤٠٣

٤- الضريبة على الدخل المستحقة طبقاً للقانون والضريبة الموجلة

يقصد بالضريبة الموجلة القيمة الناتجة من الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات في الميزانية وبين الأساس الضريبي لها والتي ينشأ عنها فروق ضريبية قبلة للخصم من الربح الضريبي مستقبلاً (أصول ضريبية موجلة) أو فروق ضريبية يستحق سدادها مستقبلاً (التزامات ضريبية موجلة) وكذا ضريبة الدخل المستحقة عن سنة الإقرار حيث أنها لا تعد من التكاليف الواجبة الخصم طبقاً لنص المادة ٢٤ من القانون
يتم تسجيلها بالإقرار بقائمة الإقرار بالبندين رقم ٤٠٤ و٤٠٥ تحليلاً بالجدول رقم ٤١٧

جدول رقم (٤١٧) الضرائب الموجلة
(يرحل للبندين رقم ٤٠٤ و٤٠٥ في قائمة الإقرار التفصيلية)

الضريبة على الدخل المستحقة طبقاً للقانون والضريبة الموجلة
رقم الإيداع رقم ٢١٣ | بروتوكول الإقرار الضريبي
يرحل من الجدول رقم ٤١٧

٥- ما يزيد عن نسبة الـ ٢٠% المستقطعة للصناديق الخاصة

يقصد بها أن المستقطع لصالح الصناديق الخاصة للعاملين يجب ألا يزيد عن نسبة ٢٠% من إجمالي المرتبات والأجور التي يتقاضاها العاملين خلال العام وما يزيد عن هذه النسبة يرجى بدمجهم في
ما يتم رده للوعاء الضريبي = الحمل على قائمة الدخل - (المرتبات والأجور السنوية × ٢٠%)
ويشتراط لاتعد نسبة الـ ٢٠% أن تكون المنشأة خاضعة لأحكام القانون ١٩٧٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠
ويتم تسجيل هذا البيان بالإقرار بقائمة الإقرار بالبندين رقم ٢٠٥ و٢٠٦ ويتم تحليلاً بالجدول رقم ٤١٥

جدول رقم (٤١٥) بيان بالعمليات المستقطعة لصالح الصناديق الخاصة
١- يخصص
٢- ٢٠% من مجموع مرتبات وأجور العاملين السنوية
(يرحل للبندين رقم ٢٠٥ و٢٠٦ في قائمة الإقرار التفصيلية)

ما يزيد عن نسبة الـ ٢٠% المستقطعة سنوياً لحساب الصناديق الخاصة
رقم الإيداع رقم ٢١٣ | بروتوكول الإقرار الضريبي
يرحل من الجدول رقم ٤١٥

٦- التبرعات والإعلانات المدفوعة لغير الحكومة

يقصد بها التبرعات والإعلانات المدفوعة لأي جهة غير حكومة كالمؤسسات الأهلية المصرية المشهورة ودور العلم والمستشفيات الخاصة الخاضعة لشرف الحكومة ومؤسسات البحث العلمي المصرية حيث تقتضي منها ما لا يجاوز ١١٠٪ / ١٠٪ من الربح المعدل ولا تخصم أي مدخلات أخرى ويتم تسجيلها بقائمة الإقرار التفصيلية بالبندين رقم ٤٠٢ و٤٠٦ ويتم تحليلاً بالجدول رقم ٤١٦

جدول رقم (٤٠٢) بيان التبرعات والإعلانات
١- إجمالي التبرعات والإعلانات (٤٠١+٤٠٦)
(يرحل للبندين رقم ٤٠٢ و٤٠٦ في قائمة الإقرار التفصيلية)

٧- الاحتياطييات والمخصصات على اختلاف أنواعها

يقصد بها ما تم تحويله من الاصلات إلى الاحتياطيات والمخصصات التي تمت خلال العام سواء المحملة على قائمة الدخل أو الميزانية
ويتم تسجيلها بقائمة الإقرار بالبندين رقم ٢٠٧ و٢٠٨ وتحليل بياناتها بالجدول رقم ٤٠٤

جدول رقم (٤٠٤) بيان حركة المخصصات والاحتياطييات
١- الاحتياطيات والمخصصات على اختلاف أنواعها
(يرحل للبندين رقم ٢٠٧ و٢٠٨ في قائمة الإقرار التفصيلية)

٨- الغرامات والتعويضات والعقوبات المالية

يقصد بها الغرامات والتعويضات والعقوبات المالية التي قامت المنشأة بتحمليها على قائمة الدخل ولا تتوافق فيها شروط التكاليف الواجبة الخصم
والناتجة لارتكاب أحد العاملين بالمنشأة لجنة أو جنة
ويتم تسجيلها بالإقرار بقائمة الإقرار بالبندين رقم ٢٠٩ و٢١٠

الغرامات والتعويضات والعقوبات المالية

رقم الإيداع رقم ٢١٤ | بروتوكول الإقرار الضريبي

٩- العائد المدينة

يقصد بها عائد القروض التي لا تتوافق فيها شروط التكاليف الواجبة للخصم مثل أن تكون القروض المستخدمة في غير نشاط المنشأة أو أن يجاوز العائد مثل سعر الاقتراض أو أن يكون العائد ناتج لقوض من أشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة أو مغافلين منها وتذلك العائد المدفوعة على قروض تزيد على ٤ أمائلاً حقوق الملكية يتم تسجيلها بقائمة الإقرار بالبندين رقم ٢٠٩ و٢١٠ وببياناتها التحليلي بالجدول رقم ٤٠٥

١٠- الديون المدعومة الغير مستوفاة للشروط

يقصد بها الدين الذي تم إدامه وتم تحويله على قائمة الدخل بالإقرار ولا تتوافق فيها شروط التكاليف الواجبة الخصم وهذه الشروط هي
١- أن تكون المنشأة لديها حسابات منتظمة
٢- أن يكون الدين المعده مرتبطة بالنشاط
٣- أن يكون سبق إدراج المبلغ المقابل للدين ضمن حسابات المنشأة
٤- أن تكون المنشأة قد اتخذت إجراءات جادة لتصحيله ولم تتمكن من تصحيله بعد شهر من تاريخ استحقاقه ويتم تسجيلها بالإقرار بقائمة الإقرار بالبندين رقم ٢١٠ وبياناتها التحليلي بالجدول رقم ٤٠٦

١١- الرصيد السالب للإلهات

القيمة الدفترية للأصول كما هي مدرجة بالميزانية الافتتاحية للفترة الضريبية يضاف اليه

تكلفة الأصول المشتراء وكافة الإضافات خلال العام

بخصم منه

- قيمة بيع الأصول التي تم التصرف فيها خلال العام
- قيمة التعويض الذي تم الحصول عليه نتيجة فقدها أو هلاكها خلال العام

حالة الرصيد كان سالباً

فالرصيد السالب للإلهات يرد للوعاء الضريبي ويتم بيانه بالجدول رقم ٤١١ ويرحل الرصيد السالب إلى البندين رقم ٤١١ بقائمة الإقرار

جدول رقم (٤١١) بيان الأصول الثابتة وإلهاته
(أ) بيان الأصول الثابتة
(إذ كان رصيد آخر المدة بالsaldo (يرحل للبندين رقم ٤١١ في قائمة الإقرار التفصيلية)

٥- المخصصات والمستخدم منها لمواجهة التكاليف الواجهة الخصم

يقصد بالمخصصات والاحتياطيات ما تم تحميته بقائمة الدخل ويسبق خصوصها للضريبة مثل مخصص الديون المعروفة ومخصص التعويضات ومخصص الفضلياً ويتم تسجيلها بالاقرار بالبندين رقم ٣٠٥ وتحليل بياناتها بالجدول رقم ٤٠٤ أما المستخدم منها فيجب أن يستخدم للفرض الذي اشترى من أجله وتتوافق شروط التكاليف الواجهة الخصم ويتم تحليل حركة المخصصات بالجدول رقم ٤١٠ ويتم تسجيله بالبندين رقم ٤٠٦ بقائمة الإقرار

٦- فروق بيع الأوراق المالية

يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسنادات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية والفرق الضريبية الناتجة عن بيع الأوراق المالية يتم تحديدها بمقدار سعر بيع الورقة وسعر الورقة وقت اكتسابها ويتم تسجيل هذا البيان بالبندين رقم ٣٠٧ وتحليل بياناتها بالجدول رقم ٤١٦

* فرق الضريبة الناتجة عن بيع الأوراق المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية التي سبق اصدار فرق عادة التأمين لها
[مرحل من الجدول رقم ٤١٦]

٧- خسائر العقود طويلة الأجل المنتهية خلال الفترة الضريبية ويسبق ردها

يقصد بها الخسارة التي تخصل الفترة الضريبية ويسبق ردها للوعاء الضريبي خلال فترات ضريبية سابقة ويتم تسجيل بياناتها بالبندين رقم ٣٠٨ بقائمة الدخل وتحليل بياناتها بالجدول رقم ٤٠٢

٨- أي خصومات أخرى من إجمالي الربح الضريبي أو إضافات أخرى للخسارة الضريبية

يقصد بها أي خصومات أخرى من جمل الربح وبعد من التكاليف واجهة الخصم ولم يرد لها أي تفاصيل بينود الإقرار ويتم تسجيلها بالبندين رقم ٣٠٩ من قائمة الإقرار وتحليل بياناتها بالجدول رقم ٤١٣

* خصومات أخرى من إجمالي الربح الضريبي/إضافات أخرى في الخسارة الضريبية
[جدول رقم (٤١٣) بيان الخصومات الأخرى من الربح الضريبي / الإضافات الأخرى إلى الخسارة الضريبية]
[يرجل للبندين رقم ٣٠٩ في قائمة الإقرار التفصيلية]
[مرحل من الجدول رقم ٤١٣]

٤- صافي الربح المعدل والوعاء الضريبي

بعد تحديد مجمل الربح بقائمة الإقرار التفصيلية و رد ما لا يعد من التكاليف الواجهة الخصم أو لحين صحة احتسابه ثم خصم التكاليف الواجهة الخصم يتم الوصول إلى صافي الربح المعدل / الخسارة وهي مسجلة بينود قائمة الإقرار على النحو التالي : (البندين ٢١٧ - (مجموع البنود ٣٠١ إلى ٣٠٩))

وللوصول للوعاء الخاضع : صافي الربح المعدل :

بخصم منه

١- التبرعات والإعلانات المدفوعة للجهات الأخرى غير الحكومية الخاضعة للإشراف الحكومي وتوافر فيها شروط التكاليف الواجهة الخصم وذلك بما لا يجاوز ١١٠ / ١٠

٢- الخسائر المرحلية عن سنوات سابقة بحد أقصى خمس سنوات مع عدم ترحيل الخسائر الناتجة عن الإغفاءات الضريبية

٣- الإغفاءات المقررة بقانون

يتم تسجيل بيانات الوعاء الخاضع بينود من رقم ٣١٠ وحتى ٣١٥ بقائمة الإقرار التفصيلية وتحليلها بالجدول رقم ٤٠٤ للتبرعات والإعلانات ورقم ٤١٢ للخسائر المرحلية ورقم ٤١٤ للإغفاءات

* إجمالي التبرعات والإعلانات (٤٠٤+٣٠١+٣١٥)
[جدول رقم (٤٠٤) بيان التبرعات والإعلانات]
[يرجل للبندين ٣١١ في قائمة الإقرار التفصيلية]
[مرحل من الجدول رقم ٤٠٤]

ملحوظة
في حالة المنشآت التي لا تزال في فترة الإغفاء الضريبي
٣١٨- ٣١٦ ملء البنود

٢١٥ (أو غير ضريبة مستثناة) إذا كانت تجارة الشاشة الواردة بالبندين ٢١٥
أعلاه، فإذا ما كان مقدار الربح المستثناة بهذا البند
[مرحل من الجدول رقم ٤١٤ في الإغفاءات الضريبية - ملحوظة ٢٢]

٣٠٠ الميزانية

عن السنة المالية المنتهية

يتم فيها تسجيل البيانات الخاصة بالأصول والالتزامات في البنود من رقم ١٦٠ وحتى ٦٢٨ في مراحاة ان :

رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الالتزامات المتداولة

إجمالي الاستثمار = رأس المال العامل + إجمالي الأصول طويلة الأجل

حقوق المساهمين يتم تسجيل بياناتها في البنود من ٦٢٥ وحتى ٦٢٨

رأس المال العامل (إجمالي الأصول أو الالتزامات المتداولة) ٦٢٦
مخصومة منها ٦٢٢
إجمالي الاستثمار ٦٢٧ (بصفتها ٦٢٣)
يتم تدويرها على التحرر التالي:
 حقوق المساهمين
رأس المال المدفوع

٦- المستحقات الضريبية

وهي الصفحة الكترونية بالإقرار والموضح بها الوعاء الضريبي ومقدار ضريبة النشاط التجاري والمصناعي المستحقة وتسديدها والتي يحتفظ الممول بصورة منها (كما هو موضح بالشكل التالي)

ملخص المستحقات الضريبية

٦٠٧ ضريبة المستثناة	٦٠٨ صافي الضريبة المستحقة	٦٠٩ مخصصاتها	٦١٠ بثبات الممول
٦٠٩ مجموع التسديدات من (٢٠٠ إلى ٥٥٥)	٦١٠ ضريبة الوجه سدادها / المدفوعة بالزيادة	٦١١ ملخص التسديدات	٦١٢ بثبات الإقرار
٦١٠ مخصوصها منها (٦٠٦)	٦١١ ملخص التسديدات	٦١٢ ملحوظة	٦١٣ ملحوظة

٦١٣ ملحوظة

٦١٣.١ لم الشخص العقاري
٦١٣.٢ العنوان: رقم _____
٦١٣.٣ شارع _____
٦١٣.٤ مدينة _____
٦١٣.٥ رقم التسجيل الضريبي:
٦١٣.٦ رقم الملك الضريبي:

- ٤- طرق تسليم الإقرارات الضريبية إلى المأمورية المختصة
 - ١- تسليم الممول بالإقرار الضريبي للمأمورية المختصة بـ **باليد** أو عن طريق وكيله في المواعيد القانونية المحددة لذلك.
 - ٢- إرسال الإقرار **باليبريد** موصى عليه مصحوباً بعد الوصول خلال المواعيد القانونية المحددة لتقديم الإقرارات الضريبية ويكون العبرة في هذه الحالة بتاريخ الوصول وليس بتاريخ الوصول إلى المأمورية حتى ولو وصل الإقرار بعد انتهاء المدة المحددة قانوناً لتقديم الإقرارات الضريبية.
 - ٣- تسليم الإقرار الكترونياً من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية أونلاين خالل أي فتحة الكترونية أخرى تحددها ووزارة المالية على أن يقىع الممول بستamps نفسه والحاصل على كلمة المرور السرية ويغير الممول مسؤولًا مسئولاً مسئولية كاملة عما يقدمه من خلال توقيع إقرار بذلك عند طلبه الاستفادة من هذه الخدمة أو من خلال توقيع الكتروني مختاراً من المصلحة.
 - ٤- توقيع جميع الأحوال يجب أن يقىع الممول على مقدمة سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار بأحدى وسائل الدفع الإلكترونية التي تقرها وزارة المالية.
- ٥- وسلمه الإقرار **باليد** - مادة (١٠٢) من اللائحة التنفيذية للقانون.
- ٦- وتسليم الإقرار في جميع الحالات من أصل وصورة ويتم ختم الصورة التي تسلم للممول أو تعاد إليه بـ **باليبريد** دون مراجعة الإقرار أو إبداء رأي فيه.

وبناءً على ذلك، فإن برنامج الضرائب هو أحد برامج الحزمة الذكية التي وفرتها المصلحة لخدمة الممول.

خری:

.. برنامج حساب ضريبة المرتبات والأجور- برنامج الاستعلام عن بياتات الممول - برنامج لنظام الخصم من المنبع ..

ويحتاج البرنامج الحصول على بطاقة ذكية من المصلحة بناء على نموذج استخراج البطاقة الذكية بالتوقيع الإلكتروني .
ويحتاج البرنامج لـ **Acrobat Reader** لـ **قراءة الملفات**

• يُفتح البرنامج بفتح فارق المقارنات (Acrobat Reader) :
• يمكن تحميل نسخة Acrobat Reader من موقع المصادر :

<http://www.incometax.gov.eq>

مواصفات قارئ البطاقات الذكية
يتكامل النظام مع قارئ البطاقات الذكية بالمواصفات التالية:

- ISO7816-1/2/3 compatible smart card interface
 - USB interface
 - LCD display with LED backlight (Optional)
 - Keypad (Optional)
 - PCSC Driver
 - Supports cards with T=0 and/or T=1 protocol

٢-ربط الضريبة وطرة، سدادها

إن إقرارك الضريبي يعتبر ربط للضريبة والتزاماً بأدانتها في الموعد القانوني وتسدد الضريبة من واقع الإقرار

هذا ويمكن سداد ضريبة الإقرار بأحدى وسائل الدفع التالية:

حدّت اللائحة التنفيذية للمموّل عدد من الوسائل التي تمكنه من أداء الضريبة المستحقة عليه من واقع الإقرارات المقدمة

- سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المقدم نقداً أو بشك.
 - سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المقدم بحواله بريديه عن طريق مكاتب هيئة بريد مصر.
 - سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المقدم عبر قنوات ووسائل الدفع الإلكترونية ومنها :
 - تحويلات بنكية لمن لديهم حسابات بالبنوك مع تقديم أشعار الإضافة للمامورية المختصة أو بالاتفاق مع هذه البنوك للربط مع شبكة معلومات المصلحة لأخطار المصلحة ببيان إخطارات الإضافة .
 - استخدام الكروت الذكية في إدراج مدفوعات الممول / الجهة على الكروت على أن يتم تسليم القيمة إما لمندوب المصلحة أو بتوفير القارئ وبرنامج التحويل المالي لدى الجهة أو الممول وأن يتم السداد من خلاله ثم تفريغ محتوياته بعد ذلك .
 - استخدام شبكة بنك أو بنوك معينة أو الهيئة القومية للبريد التي تتفق معها المصلحة على السماح للممول بالسداد من خلال منافذها .
 - *- وفي جميع الأحوال تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية قنوات للدفع بشرط توافر اتفاق تجزءه وزارة المالية مع الجهات المشار إليها.

23

- كشف بعض البنوك التي تتعامل معها المصانع